المركز الكردي
لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان إيتانا

شبكة المرأة السورية

انتهاكات جسيمة لحقوق المرأة في سوريا

في سياق الصراع المسلح الحالي في سوريا،[1] ازداد العنف ضد المرأة بشكل كبير. إذ تعرضت المرأة السورية إلى الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والأخذ كرهينة والإعدام دون محاكمة. هذه الجرائم ارتكبت أولاً على يد أجهزة الأمن السورية و"الشبيحة" –الميليشيات المعاونة لها– علاوةً على الانتهاكات المرتكبة على يد الجماعات المسلحة المعارضة، وذلك في ظل مناخ من الإفلات من العقاب، يعززه صمت السلطات السورية والمجتمع الدولي.

كانت العديد من النساء السوريات قد شاركن في الاحتجاجات والتجمعات المُنظَّمة دعمًا لضحايا الصراع المسلح،[2] وكان هذا الحشد النسائي بالغ الأهمية، خاصةً في مناطق مثل ضواحي دمشق وحمص وحلب، إذ لعبت المحاميات والطالبات والصحفيات والناشطات السياسيات وناشطات حقوق الإنسان دورًا مميزًا في هذه الفترة، مازال مستمرًا في جميع شبكات المجتمع المدني. تشارك النساء أيضًا في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع المسلح والمشردين داخليًا واللاجئين. إلا أن هذه الأنشطة السلمية تندرج تحت مسمى "أعمال الإرهاب"، وذلك بموجب القانون رقم ٢٠١٢/٢٢، الذي اعتمد في ٢٢ فبراير ٢٠١٢، والخاص بإنشاء محكمة متخصصة في "أعمال الإرهاب"، ومن ثم أصبحت النساء في سوريا تواجه الملاحقة القضائية من قبل الدولة، ناهيك عن الانتقام منهن على يد القوات الحكومية.

---

[1] في يوليو ٢٠١٢، وصفت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" الوضع في سوريا على أنه "صراع داخلي"، وبالتالي أكدت على أن مبادئ "القانون الدولي الإنساني" تنطبق على السياق السوري.

[2] انظر http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/21/syria-women-unrest-repression

استهدفت ناشطات المعارضة والمدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص أثناء حملات الاعتقال في المناطق المعروفة بأنها معاقل المعارضة؛ فخلال الفترة بين مارس ٢٠١١ وأبريل ٢٠١٣، ألقت الحكومة السورية القبض على أكثر من ٥٤٠٠ امرأة، بينهن ١٢٠٠ طالبة جامعية، لا تزال أماكن احتجاز الكثير منهن مجهولة.[٣] وفقًا لإحصائيات "مركز توثيق الانتهاكات"، لا تزال ٧٦٦ امرأة و٣٤ فتاة دون سن ١٨عامًا قيد الاحتجاز في مرافق الاحتجاز الحكومية.[٤] بينما تقدر منظمات حقوق الإنسان السورية أنه تم اختفاء ما لا يقل عن ٦٠.٠٠٠ شخص بشكل قسري في سوريا منذ مارس ٢٠١١، بينهم عدد غير معروف من النساء.

كذلك تتعرض النساء المحتجزات على يد السلطات السورية لمعاملة مسيئة من قبل الأجهزة الأمنية والجيش وميليشيات "الشبيحة". فقد أكد نشطاء حقوق الإنسان السوريون مرارًا وتكرارًا على وجود حالات من النساء احتُجزن لأجلٍ غير مسمى، ولم يسمح لهن بالاتصال بمحاميهن أو بعائلاتهن؛ بما يخالف القانون المحلي والمعايير الدولية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى استخدام التعذيب الجسدي والنفسي بشكل متكرر في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة، بما في ذلك التعذيب الممارس ضد النساء،[٥] ناهيك عن الظروف الصحية وحالة الصرف الصحي السيئة في مرافق الاحتجاز.

منذ مارس ٢٠١١، أدى استخدام العنف المنهجي ضد حركة الاحتجاج على أيدي القوات الحكومية، إلى خلق بيئةً مواتيةً للعنف الجنسي، ومن ثم ظهرت الانتهاكات ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب، في ظل الحملات الحكومية ضد حركة الاحتجاج[٦] لتخويف السكان من الانضمام.

وثقت مجموعات حقوق الإنسان العشرات من حالات العنف الجنسي والاغتصاب للنساء،[٧] إلا أنه لا توجد أي إحصاءات موثقة متاحة، حيث أن معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عنها[٨] بسبب الوصمة الاجتماعية القوية التي توصم بها ضحية العنف الجنسي في سوريا. كما تم الإبلاغ عن حالات قتل نساء باسم "الشرف". كما تفيد الأنباء بأن الاعتداء الجنسي يحدث أثناء عمليات مداهمة المنازل، وعند نقاط التفتيش، وأثناء الاعتقال التعسفي.[٩]

يساهم تزايد ظاهرة الاختطاف في سوريا في ارتكاب العنف الجنسي ضد النساء، وكثيرًا ما تُختطف النساء كشكل من أشكال العقاب على ممارسة أقاربهن لأنشطتهم السياسية، سواءً كانت داعمة للحكومة

---

[٣] انظر http://dchrs.org/english/File/Reports/27-02-2013_Facts_And_Figures_SNHR_Report_En.pdf

[٤] انظر https://www.vdc-sy.info/index.php/en/

[٥] انظر شهادة إحدى الناشطات التي كانت محتجزة على يد السلطات السورية: "امرأة في تقاطع النيران: يوميات الثورة السورية"، سمر يزبك، ٢٠١١

[٦] انظر: تقرير "الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان" بشأن انتهاكات حقوق المرأة في سوريا، سيصدر في يونيو ٢٠١٣

[٧] وفقاً للجنة الإنقاذ الدولية: "إن الاغتصاب هو سمة هامة ومثيرة للقلق في الحرب الأهلية في سوريا" http://www.rescue.org/press-releases/syria-displacement-crisis-worsens-protracted-humanitarian-emergency-looms-15091

[٨] تقدر "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بأن هناك أكثر من ٦٠٠٠ امرأة تعرضت للاغتصاب، بالإضافة إلى ٤٠٠ فتاة. منظمة "مركز الإعلاميات" تدير مشروع "نساء تحت الحصار" الذي ينشر خريطةً بحالات الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها، وهي متاحة على الرابط التالي: https://womenundersiegesyria.crowdmap.com

[٩] انظر: http://fidh.org/IMG/pdf/syria_sexual_violence-web.pdf

أو معارضة لها، وكثيرًا ما تقع عمليات الاختطاف في مناطق بعينها معروفة بكونها إما مؤيدة أو معارضة للأسد، وفي بعض الحالات عندما لا يستطيع الخاطفون استخدام النساء في عمليات لتبادل الأسرى، يتم اغتصابهن ومن ثم قتلهن.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ٨٠% من إجمالي حالات العنف الجنسي المبلغ عنها من قبل "مركز إعلام المرأة" (١١٧ حالة) وقعت ضد نساء تتراوح أعمارهن بين ٧ و٤٦ عامًا، وكذلك أفادت الأنباء أن من بين تلك الحالات هناك ٨٩% تم اغتصابهن، و٦٪ تم الاعتداء عليهن جنسياً دون وطء، و٦٪ تم التحرش بهن جنسياً باللمس، و١١٪ تم اعتقالهن لأكثر من ٢٤ ساعة، ويبدو أن هذا الاعتقال كان لأغراض العنف الجنسي. كما أفادت البلاغات أن معظم حالات العنف الجنسي هذه (٣٧% من الحوادث المبلغ عنها) وقعت في مدينة حمص، والتي طالما تأثرت بقمع حركة الاحتجاج، بينما تأتي العاصمة دمشق –التي يُفترض أنها هادئة– في المرتبة الثانية (١٢٪ من الحوادث المبلغ عنها).

إن العنف الجنسي ضد المرأة السورية له عواقب وخيمة، حيث أن ٢٠٪ من الحوادث المبلغ عنها أدت إلى وفاة الضحية (أفادت الأنباء بذلك عندما تم العثور على امرأة ميتة مع وجود علامات على الاعتداء الجنسي، أو عندما أفاد شهود عيان باغتصابهن وقتلتهن أمامهم)، و١٠٪ إلى التوتر أو الاكتئاب أو كليهما، و٥٪ إلى الحمل.

منذ مارس ٢٠١١، قُتلت أكثر من ٤٠٠٠ امرأة وما لا يقل عن ١٥٠٠ فتاة،[١٠] ومن المرجح أن هذه الأرقام لا تعكس سوى جزء من العدد الفعلي للنساء اللاتي قُتلن بسبب الصراع في سوريا، نظرًا لاستمرار السلطات السورية في منع منظمات حقوق الإنسان الدولية من دخول البلاد بشكل رسمي لإجراء تحقيقات مستقلة شاملة.

كما تتضرر النساء السوريات بشدة من القبض على أقاربهن من الرجال أو إخفائهم أو قتلهم بسبب الصراع المسلح، وذلك –ضمن أسباب أخرى– لأنهن يضطررن إلى تحمل مسئولية النهوض بأعباء أسرهن وحدهن، فلديهن موارد قليلة جدًا ويفتقرن إلى الرعاية الصحية الأساسية والدواء والمواد الغذائية والمياه والكهرباء، كما يفتقرن أيضًا إلى طرق لمنع الحمل غير المرغوب فيه أو الأمراض التي تنتقل نتيجة للعنف الجنسي.

النساء والأطفال الذين فروا من العنف يمثلون نسبة كبيرة من النازحين داخليًا واللاجئين،[١١] ويجدون أنفسهم في موقف بالغ القسوة، حيث تم الإبلاغ عن عدة حالات للزواج القسري والتحرش الجنسي في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة.[١٢]

---

[١٠] وثق "مركز توثيق الانتهاكات" ٤٠٧٦ حالات لعدد امرأة و١٩٤٤ فتاة قتلن خلال الصراع وحتى يوم ٨ مايو ٢٠١٣، ووفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتلت ٤٢٥٧ امرأة على الأقل، بما في ذلك ١٤٦٤ فتاة دون سن ١٨ عاماً، خلال الصراع وقبل يوم ٣١ مارس ٢٠١٣. وتقدر منظمة سواسية أن عدد النساء يبلغ ٧٠٠٠.

[١١] انظر: http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf

[١٢] انظر: EMHRN Gender Media Guide "Where are the Women?" and Annexes

ختامًا ينبغي ألا يُنظر إلى النساء السوريات على أنهن مجرد ضحايا سلبية للصراع، فهن يلعبن أدوارًا رئيسية في ضمان نجاة أسرهن في خضم الفوضى والدمار، وهن فاعلات على وجه الخصوص في الحركات الشعبية لبناء السلام في مجتمعاتهن بعد انتهاء الصراع، ومع ذلك، فإن غياب المرأة في المحافل السياسية للتفاوض بشأن السلام هو أمر لا يمكن إنكاره، بما يخالف قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

في الفترة القادمة، يجدر بجميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية ضمان توافر آليات للعدالة الانتقالية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، ومراعاة الاحتياجات والمخاوف المحددة للاجئات والمشردات داخلياً، ورفع من نسبة مشاركة المرأة في حفظ السلام، وبناء السلام، وصناعة القرار في مرحلة ما قبل الصراع ومرحلة ما بعد الصراع، ومنع نشوب الصراعات.

توصيات إلى الحكومة السورية والبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين:

- الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لاسيما "إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، و"اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والبروتوكول الاختياري الملحق بها، و"اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل"، و"اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن حقوق اللاجئين".
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بشكل دائم للنساء والأطفال اللاجئين والمشردين.

توصيات إلى الحكومة السورية والدول المعنية والمجتمع الدولي:

- بذل الجهود لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمتكررة والجسيمة ضد النساء والفتيات في سوريا.
- التأكد من إجراء التحقيقات اللازمة في هذه الانتهاكات ووضع حد للإفلات من العقاب، ومحاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والزواج القسري.
- تنفيذ برامج لإعادة بناء حياة الناجيات من العنف، لا سيما الفتيات الصغيرات، وضمان إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لهن.

توصيات إلى مجلس الأمن:

- إحالة قضية سوريا إلى "المحكمة الجنائية الدولية" لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية، بما في ذلك الجرائم التي تُمارس ضد النساء والفتيات.

هذه المداخلة قُدمت من قبل المنظمات التالية:

- **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**
- **إيتانا**

- الشبكة الآشورية لحقوق الإنسان
- الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- شبكة المرأة السورية
- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)
- اللجنة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (دي ايه دي)
- المركز الكردي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان
- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان
- المركز السوري لحقوق الإنسان
- المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)